كي بي ام جي
منطقة رقم٢٥ الدائري الثالث
ص.ب: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧ ٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٥٦٢٦ ٤٤٤٢ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com.qa

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
مؤسسة راف
الدوحة – دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمؤسسة راف ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وبيان الأنشطة والفائض المتراكم والتغيرات في حقوق المؤسسة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر وقد اوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد على أمر

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تم تدقيقها من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأي غير معدل حول البيانات المالية في ٢٥ يوليو ٢٠١٧.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة، دولة قطر كفرع لكي بي إم جي الشرق الأوسط وجنوب آسيا المحدودة، وهي عضو في شبكة شركات كي بي إم جي العالمية التعاونية ("كي بي إم جي العالمية")، مؤسسة سويسرية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية (تابع)

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم ترغب الإدارة إما في تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المؤسسة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على إجراء أعمال التدقيق للمؤسسة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض التدقيق. وإن المؤسسة تمسك بسجلات محاسبية مناسبة والبيانات المالية تتفق مع أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والنظام الأساسي للمؤسسة. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام القانون أعلاه او لبنود النظام الأساسي للمؤسسة خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المؤسسة أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

يعقوب حبيقة
كي بي ام جي
سجل مراقب الحسابات القطري رقم (٢٨٩)

٢٤ مارس ٢٠١٩
الدوحة
دولة قطر